مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٣٤٦**

الاثنين، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مهيغا	(جمهورية تنزانيا المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جنوا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دو كلو
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أولسن
	اليابان	السيد كتاوكا
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

06-20795 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد كارل دي غوشت، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووزير خارجية بلجيكا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالسيد كارل دي غوشت، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية بلجيكا، وأدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وسوف يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية للسيد كارل دي غوشت، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية بلجيكا.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي غوشت.

السيد دي غوشت (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بأن أشكركم يا سيدي الرئيس، وأن أشكر أعضاء مجلس الأمن الآخرين على دعوتي وإتاحة هذه الفرصة لي للتكلم أمام المجلس باسم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ذلك أن بلجيكا تضطلع اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير برئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أظهرت بجلاء في قيامها بهذه المهمة التزامها بتعددية الأطراف والتعاون الدولي.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منظمة إقليمية بموجب أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أدت دورا حاسما في سد الفجوة التي كانت تقسم أوروبا خلال الحرب الباردة. ووضعت منذ ذلك الحين مجموعة من الالتزامات والقواعد والمبادئ التي تربط ما بين جميع الأعضاء فيها. وتشكل تلك الالتزامات جوهر الأمن الجماعي الحديث بأوسع معاني هذا اللفظ. وفي هذا الصدد، أؤكد مجددا التزامنا العميق بالمبادئ العامة التي تشترك فيها الأمم المتحدة

ويزداد التقدير لإسهام منظمة الأمن والتعاون في إقرار السلام والأمن بأوروبا من خلال ولايتها الشاملة بعد عام ٢٠٠٥، وهو عام حافل بالتحديات. فمنظمة الأمن والتعاون الآن في وضع أفضل مما كانت في بداية العام الماضي. وأتاح المجلس الوزاري الذي انعقد في ليوبليانا في كانون الأول/ديسمبر فرصة لتجديد الحوار وتحسين التفاهم. ومن ثم فإن بلجيكا تشعر بالتفاؤل وهي تتقلد مسؤولياتها الجديدة.

واسمحوا لي يا سيدي الرئيس بأن أجمل النقاط الرئيسية لبرنامج رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أولا، سنؤدي دورا نشطا في الإصلاح المؤسسي لمنظمة الأمن والتعاون. وقد تم التوصل إلى اتفاق في الاجتماع الوزاري بليوبليانا على إجراء استعراض لجدول الاشتراكات المقررة وعلى خارطة طريق للإصلاح المؤسسي للمنظمة حتى تكون أكثر تكيفا لمواجهة التحديات الراهنة. وتشير خارطة الطريق المذكورة إلى المجالات التي ينبغي إجراء مفاوضات الإصلاح بشأنها في ظل الرئاسة البلجيكية. ونعلق أهمية كبيرة على تلك المهمة، وسوف نأخذها مأخذ الجد

الشديد. وأعتزم تعيين ممثل رفيع المستوى لإدارتي للاضطلاع بتلك العملية.

ثانيا، سوف تسعى بلجيكا لتحقيق توازن أفضل بين الجوانب الثلاثة، السياسي - العسكري، والاقتصادي، والإنساني، للنهج الأمني الشامل الذي تنتهجه منظمة الأمن والتعاون. كما ستسعى بلجيكا لتعزيز الجانب الاقتصادي والبيئي مع التشديد على التعاون الإقليمي وأمن وسائل النقل.

والواقع أن الأمن لا يتحقق بصفة نهائية قط. فهو يستلزم الاهتمام الدائم والاستثمار المستمر والمسؤولية المشتركة. والتغيرات التي طرأت منذ إنشاء منظمة الأمن والتعاون هائلة، وإيجابية في أغلبها. فقد اختفى خطر نشوب صراع يكتنف القارة الأوروبية بأسرها. ولكن الأمن والاستقرار في أوروبا ما زالا من الشواغل الرئيسية لمنظمة الأمن والتعاون. فلا يمكن أن توجد ديمقراطية بدون استقرار. وفي المقابل، يقتضي السلام والأمن احترام الديمقراطية والحقوق المدنية وحقوق الإنسان. ولا يوجد استقرار دائم بدون تنمية اقتصادية.

وأما فيما يتعلق بالنقل وتعزيز الجانب الاقتصادي، فالرئاسة البلجيكية تعتزم أن توجه الاهتمام إلى الحالة الخاصة للبلدان غير الساحلية. ونحن عازمون على التعاون مع ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى المساعدة في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعتمد في ألماتي في عام ٢٠٠٣. وننوي، كذلك، تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا للدفع قدما بتنفيذ القواعد والصكوك القانونية.

ثالثا، سوف نضع مكافحة الجريمة الدولية وتعزيز سيادة القانون في مكان الصدارة. إن الجريمة عبر الحدود الوطنية والإرهاب يشكلان معا واحدا من أخطر التهديدات على مجتمعاتنا. وهذا التهديد جرى التسليم بمداه في الوثيقة الختامية لقمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١). وهو يمثل أيضا مشكلة تثير القلق لدى مواطني بلداننا.

إن مكافحة الجريمة المنظمة ليست شأنا جديدا بالنسبة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتشهد على ذلك الخطط والإجراءات التي اعتمدتها ضد الاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، وغسيل الأموال المتأتية من الأنشطة الإجرامية والفساد. وقد اعتمدت المنظمة صكوكا لتعزيز سيادة القانون ووسائل لتدريب أفراد الشرطة وأجهزة العدالة. وترغب رئاستنا في البناء على هذه الإنجازات، لكي تعطي زخما جديدا لعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا المجال، ومن أجل تقديم أفكار جديدة في هذا الشأن. وفيما يتعلق بمكافحة الجريمة المنظمة، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، المعروفة باتفاقية باليرمو، تعتبر الصك القانوني الدولي الأقوى بلا منازع. وتقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إطارا مفيدا لتشجيع تصديقها ولتقديم الدعم المحدد في تنفيذها من جانب الدول المشاركة في المنظمة.

رابعا، ستسعى بلجيكا إلى الإسهام في منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات. وبصفة أكثر تحديدا، سوف نوجه الاهتمام إلى كوسوفو وإلى ما نسميه بالأزمات المجمدة في مولدوفا - ترانسدنيستريا، ونغورني كاراباخ، وجورجيا - أوسيتيا الجنوبية. إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليست مكلفة بمهمة وضع الحلول ولا تملك الوسائل لفرضها. ولكنها تستطيع - وهذه هي مهمتها - أن تشرف على عملية الوصول إلى الحل وأن تسهل ذلك إذا توفرت الإرادة للتفاوض فعلا لدى الأطراف المعنية الرئيسية.

إن الرئاسة البلجيكية ستولي اهتماما خاصا لمسألة كوسوفو. وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنتشرة في كوسوفو اليوم، هي الأكبر بين جميع بعثات المنظمة، وتتكون من ٦٠٠ ١ فرد في الميدان، في كل أنحاء كوسوفو، بما في ذلك القرى والمناطق التي يعيش فيها أعضاء الأقلية الصربية في كوسوفو. وتقوم بعثة المنظمة، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالاضطلاع بمهمة هامة تتعلق بإعادة بناء كوسوفو. ويتركز عملها الرئيسي في حماية الأقليات واللامركزية وتحقيق الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والانتخابات وتدريب الشرطة ودعم الإدارة.

وسيجري تحت رئاسة بلجيكا تقييم دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو في المستقبل. وحيث أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ستنهي وجودها بشكل تدريجي، سيؤدي ذلك إلى نقل المهمات والاختصاصات إلى منظمات أخرى، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسيكون أمرا أساسيا لتحقيق النجاح في كوسوفو وجود حوار معمق وتعاون وثيق فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وغيرها من الأطراف الفاعلة الرئيسية. وقد عين الأمين العام، كوفي عنان، السيد مارتي أهتيساري مبعوثا خاصا لقيادة عملية المركز النهائي لكوسوفو. وسيتعين على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تساعد في تنفيذ المركز النهائي. وبالتالي، من المهم أن تكون قادرة على أداء دورها كاملا منذ البداية ضمن الهيئات الدولية المعنية.

وتؤدي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورا هاما في مولدوفا يتعلق بالوساطة وبتحديد مركز ترانسدنيستريا في المستقبل. وتنوي بلجيكا، خلال رئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أن تقدم إسهاما بناء في المفاوضات على المركز.

لقد شهدنا خلال عام ٢٠٠٥ حدوث تقارب بين أرمينيا وأذربيجان بشأن مسألة نغورني كاراباخ. وتنوي رئاسة بلجيكا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تسهم بنشاط في العملية السلمية وفي جهود مجموعة مينسك لضمان تحويل هذا التقارب إلى تسوية للصراع خلال عام ٢٠٠٦.

وفي جورجيا تؤدي الأمم المتحدة دورا محوريا في الجهود الرامية إلى المصالحة في أبخازيا. أما فيما يتعلق بأوسيتيا الجنوبية، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي التي تؤدي هذا الدور المحوري. ويحدونا الأمل أن يمهد التقدم الذي أحرز مؤخرا السبيل إلى تسوية ناجحة للصراع. وبموازاة ذلك، تقوم منظمة الأمن والتعاون بإجراء تقييم للاحتياجات الاقتصادية. وإذا دعت الضرورة، ستكون الرئاسة البلجيكية مستعدة لتنظيم مؤتمر للمانحين في عام ٢٠٠٦.

وتعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من بين أنشط الأطراف الفاعلة في مجال تحقيق الديمقراطية. وفي هذا الشأن، تعتبر عملية مراقبة الانتخابات وسيلة هامة حتى ولو تم الطعن بها أحيانا. وإنني مقتنع بجدوى هذا العمل، وبصفتي الرئيس الحالي أعتزم العمل على ضمان مواصلة بعثات المراقبة أداء المهمات التي أنشئت من أجلها، ألا وهي الإسهام غير المنحاز في عملية تطوير الديمقراطية. وكرئيس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن لدي قناعة بأن الدول الأعضاء يقع على عاتقها واجب استخدام الوسائل القائمة، على نحو كامل وكلما كان ذلك ملائما، لضمان شفافية وصدقية العمليات الانتخابية. وإنني، بصفتي الرئيس الحالي، أناشد حكومة بيلاروس أن تدعو مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى مراقبة الانتخابات الرئاسية المقبلة.

هذه هي أولويات رئاستنا الحالية لمنظمة الأمن والتعاون، ولكن برنامج عمل الرئاسة أوسع من ذلك.

وسنستمر في تطوير المواضيع الرئيسية التي تتعامل معها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتتجه أفكاري بشكل خاص نحو نشر التسامح ومكافحة التمييز ومكافحة الاتجار بالبشر. وفي إطار الجوانب السياسية والعسكرية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سوف نقوم بتنظيم حلقة دراسية كبرى حول موضوع المبادئ العسكرية، في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، اعتمدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتو، في المجلس الوزاري في ليوبليانا، قرارا يلزم المنظمة برصد تنفيذ جميع دولها الأعضاء لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وزيادة على ذلك، نشارك بنشاط في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وإجراءات منظمتنا تتفق في هذا المجال مع برنامج عمل الأمم المتحدة.

وسوف نوجه اهتماما خاصا أيضا إلى العلاقة بين البيئة والأمن. ولهذه الغاية، سنسعى إلى دعم مبادرة الأمن البيئي، التي توحد خطط الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف شمال الأطلسي (الناتو) لتدمير المنتجات الخطرة.

أخيرا، لقد جرى التسليم في الأمم المتحدة وفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن الإرهاب يمثل أحد أخطر التهديدات الجديدة. وإن خطة عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الإرهاب هي جزء من الإطار العالمي لاتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويلتزم أعضاء المنظمة بتصديق وتنفيذ اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة. وتوجد ضمن أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحدة لمكافحة الإرهاب، ومهمتها الإشراف على تنفيذ صكوك الأمم المتحدة القائمة، وتقديم المساعدات التقنية للدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب. وتعتزم الرئاسة البلجيكية المضي في تحقيق التقدم على أساس خطة عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي تعزيز التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة، لا سيما لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن.

إن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتشاطران نفس القيم. وتعمل المنظمتان في العديد من المجالات المشتركة، بما في ذلك ميادين هامة مثل مراعاة حقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي، وحماية الأقليات، ومنع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، ومكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة الإرهاب وحماية البيئة.

وأود أيضا أن أؤكد لمجلس الأمن تأييدنا الكامل للمبادئ والتوصيات الواردة في القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) – المتخذ في تشرين الأول/أكتوبر الماضي – الذي يهدف إلى تعزيز التعاون والتشاور بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بينما يسلم في الوقت نفسه بمسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن السلم والأمن الدوليين. وبلجيكا بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ستسعى إلى زيادة تعزيز التآزر والتكامل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولذلك أردت أن أقدم إلى المجلس إحاطة إعلامية عن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في بداية رئاستنا.

تلك هي الخطوط العريضة لبرنامج طموح وواقعي كذلك. فهو طموح لأنه يفتح سبلا جديدة عديدة لمنظمة الأمن والتعاون بينما يوسع نطاق سبل أخرى. وهو واقعي لأننا ندرك أنه لا يمكن إحراز تقدم إلا من خلال الاتفاق بين البلدان الـ ٥٥ الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون. ونحن بوصفنا الرئيس الحالي، نعتزم الاضطلاع بدور الوسيط الأمين، بالعمل لتحقيق أفضل مصالح المنظمة ككل ولصالح جميع أعضائها. والتعاون الجيد بين منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة له أهمية حاسمة في ذلك الصدد. وبلجيكا، بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون، تريد أن تسهم

في تحقيق ذلك الهدف. ونحن نعتزم مواجهة التحدي. وإنني أتطلع إلى الدعم والتعاون من مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد دي غوشت على إحاطته الإعلامية.

بما أنه لا توجد قائمة للمتكلمين، أدعو الأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء بتعليقات أو توجيه أسئلة إلى الرئيس الحالي أن يبلغوا الأمانة العامة بذلك منذ الآن.

أعطي الكلمة الآن للذين أبدوا رغبتهم في الكلام.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أقول إنه يسرني عظيم السرور أن أحيي وزير خارجية بلجيكا بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهو من دواعي السرور في المقام الأول لأن فرنسا وبلجيكا لديهما علاقات وثيقة للغاية؛ بل يجدر أن أقول إن هناك وشائج قربى عميقة بين بلدينا. وهو من دواعي السرور أيضا لأن بلدي ملتزم تجاه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلاوة على ذلك، قد ترك عدد من دبلوماسيينا أثرهم على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن سعداء جدا لأن مواطننا السيد مارك بيران دو بريشامبو، يتولى حاليا منصب الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ما السبب في أهمية العلاقة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، الموضوع الذي نجتمع بصدده هنا اليوم؟ أولا، هل لي أن أقول – ربما على سبيل إعطاء خلفية، ولكني أعتقد أن من المفيد ذكرها – إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نموذج لنهج جريء وابتكاري للدبلوماسية. والذين لا يزالون يذكرون منا أيام الانقسام بين الشرق والغرب – وخاصة الانقسام الذي كان موجودا في أوروبا في زمن ذلك الصراع الإيديولوجي الكبير – يتذكرون أيضا وثيقة هلسينكي النهائية. وقد مثلت تلك الوثيقة النهائية ثورة دبلوماسية لأسباب عديدة، ولكن لسببين على وجه الخصوص.

أولا، كانت الوثيقة النهائية ممارسة ناجحة في الغموض البناء. وفيما يخصنا نحن الدبلوماسيين، ذلك أمر يستحق الانتباه نظرا للفائدة الكبيرة للغموض البناء. وينبغي أن يقال إن ذلك قد أمكن بفضل الشعوب أنفسها، التي استطاعت أن تفهم إمكانية العمل الذي تضطلع به الحكومات والدبلوماسيون.

وكانت وثيقة هلسنكي الختامية هامة أيضا من جانب آخر. إذا كانت تلك أول مرة ظهرت فيها حقوق الإنسان في حد ذاتها ولذاتها كعنصر رئيسي مقابل العلاقات بين الدول. وكانت تلك أيضا أول مرة يعبر فيها عن الفكرة التي أصبحت أساسية الآن وهي أن هناك شيئا فوق الدول والسيادة، وأعني بذلك حقوق الإنسان.

واتخذ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، كما كانت تسمى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آنذاك، خطوة دبلوماسية جريئة أخرى بإعادة اختراع نفسه بعد سقوط حائط برلين. وكان ذلك أيضا درس يستحق أن يستوعب. إذ استطاع نفس الخصوم بالإضافة إلى أعضاء جدد اعتماد هياكل جديدة دائمة وإعادة توجيه مهمة المنظمة ذاتها. ولم يعد الأمر مجرد محاولة للتغلب على الانقسام؛ بل تعين على المنظمة أيضا إنشاء قيم مشتركة وتوسيعها. ولكن منظمة الأمن والتعاون لم تقف عند ذلك الإنجاز، فقبل بضة أشهر مضت اضطلعت – مثل الأمم المتحدة – بجهد إصلاحي لتكييف نفسها بشكل أفضل لمواجهة تحديات أوروبا المعاصرة.

وتتسم العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالأهمية لأسباب أخرى تتعلق بجدولي أعمال منظمتينا. فكما أوضح السيد دي غوشت، تعمل

منظمة الأمن والتعاون حاليا في مجال منع الصراعات وإدارة الأزمات. ولعل أعضاء المجلس لاحظوا أن مختلف الحالات التي أشار إليها الوزير لا تتداخل لدى الدقة مع الحالات التي تتعامل معها الأمم المتحدة. ولكن كوسوفو إحدى القضايا الرئيسية التي نتشاطرها؛ ونحن نأمل بالطبع أن تضطلع منظمتانا بالتنسيق والتعاون اللازمين في ذلك الصدد.

ولكن في مجالات أخرى تعالج منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمورا يشار إليها بأنها صراعات مجمدة. وينبغي أن نشير إلى أن أوروبا، بالرغم من أنها تبدو منطقة محظوظة ومستقرة جدا مقارنة بالقارات الأخرى، تشمل مع ذلك مناطق توتر – عميق الجذور وطويل الأمد في أحيان كثيرة. ومما يحمد لمنظمة الأمن والتعاون أنها تعالج تلك الأزمات. إذ أن من المناسب أن تعالجها منظمة إقليمية، وألا تحال إلى الأمم المتحدة. وذلك تقسيم جيد للعمل ينبغي المحافظة عليه.

ومن ناحية أخرى، إذا نظرنا في الجوانب المواضيعية لجدول أعمال المنظمتين، يمكننا أن نرى أنها تتداخل إلى حد كبير. فحقوق الإنسان من بين الاختصاصات الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي أيضاً، بطبيعة الحال، شاغل أساسي للأمم المتحدة.

وتنبثق من مسألة حقوق الإنسان مسألة الأخذ بالطابع الديمقراطي ومسألة مراقبة الانتخابات اللتان عالجهما وزير خارجية بلجيكا على النحو الواجب في بيانه. وتلك مهام وعمليات نعنى بها في أحيان كثيرة في الأمم المتحدة، ولاسيما في مجلس الأمن، في سياق إدارة حالات ما بعد الصراع.

وأشار الوزير إلى حكم القانون الذي هو أحد الشواغل الرئيسية لمجلس الأمن منذ عدة سنوات. وتكلم الوزير عن مكافحة الجريمة المنظمة. وأنا أدرك أنه كان هناك تعاون عملي جداً بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويوجد مقر كليهما في فيينا.

وفيما يتعلق بالكفاح ضد التعصب والعنصرية ومعاداة السامية، ألاحظ أيضاً أن الأمم المتحدة قد تستفيد من الاسترشاد بالأعمال التي قامت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تلك المجالات. وينطبق نفس الشيء على مكافحة الاتجار بالبشر، وهي مهمة بدأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الاضطلاع بها مؤخراً، ولكنها بدأت تؤتي ثمارها بالفعل. وهذه مسألة فائقة الأهمية، ولكنها مؤلمة أيضاً، وسيكون المزيد من التعاون النشط بشأنها أمراً عظيم الفائدة.

وقصارى القول، من الجلي أن بلدي يدعم بقوة الرئاسة البلجيكية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وذكر السيد كاريل دو غوشت بتواضعه المعتاد أن بلجيكا تعتزم أن تكون وسيطاً نزيها. ونحن واثقون أنها ستكون أكثر من ذلك بكثير. ويمكنها أيضا أن تعتمد على دعمنا في تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خاصة في المجالات التي أوجزتها.

ويمثل السيد دو غوشت بوجوده هنا كلاً من بروكسل، عاصمة الاتحاد الأوروبي، وفيينا التي هي بالتأكيد العاصمة السرية لأوروبا بأوسع معاني الكلمة، التي تشمل أمريكا وآسيا الوسطى. ونحن واثقون كل الثقة أن بلجيكا، في بروكسل وفي فيينا، ستنهض بنجاح بالولاية الهامة المناطة بها هذا العام.

نانا إفاه – أبيننتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): شأني شأن المتكلمين السابقين، أود أن أشكر وزير خارجية بلجيكا، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطته الإعلامية.

ونشيد بالفعالية الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عملية رأب صدع الحرب الباردة وما يحيط بها من احتمالات، عن طريق التزاماتها وقواعدها ومبادئها، بأن تسهم إسهاماً فعالاً في السعي إلى تحقيق السلم والأمن العالميين. ولهذا، يثلج صدرنا التزامها باستعادة التوازن بين أمنها وأنشطتها الاقتصادية، بما فيها البيئية، وأنشطتها الإنسانية.

ونرحب أيضاً بالشواغل ذات الأولوية للرئيس الحالي، وخاصة في مجال مواصلة الإصلاح المؤسسي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بغية تعزيز المنظمة في وجه التحديات والتهديدات الجديدة للأمن التي تماثل تلك التي نتعامل معها في الأمم المتحدة الآن. فمشاكل حقوق الإنسان، والاتجار بالبشر، والإرهاب والجريمة تهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولقد كانت حقوق الأقليات وشواغلها لعنة الديمقراطيات وأدت إلى صراعات في العديد من مناطق العالم لا في أفريقيا فحسب، بل وفي مناطق معينة من آسيا وأوروبا. ونسلم بأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لديها خبرة كبيرة في مسائل الأقليات الوطنية، ونأمل أن نستفيد من تلك الخبرة الثرية في حل بعض الصراعات المجمدة الناشئة عن مسائل الأقليات في مجالات عملها. وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارة التي يعتزم الرئيس الحالي القيام بها إلى أرمينيا وأذربيجان بغية الإسهام في التسوية الناجحة لمستقبل ناغورني كاراباخ. ونأمل في الوقت نفسه أن تسهم زيارته المعلن عنها إلى كوسوفو في كفالة اضطلاع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدورها المرتقب بشأن مركز كوسوفو في المستقبل.

ونأمل أن تستفيد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضاً من تأييد اجتماع القمة العالمي لضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وأن تعزز صلاتها مع الأمم المتحدة في مجموعها، وخاصة مع مجلس الأمن.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وزير الخارجية كاريل دو غوشت على بيانه المفيد والزاخر بالمعلومات. وباسم بلدي، أتمنى لبلجيكا فترة ولاية ناجحة كل النجاح بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونرحب بأولويات البرنامج البلجيكي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كما حددها الرئيس الحالي، وتركيزه على إعادة التوازن بين الأبعاد الثلاثة للمنظمة بتعزيز البعد الاقتصادي دون إضعاف البعدين البشري والسياسي - العسكري. ويتفق هذا النهج تمام الاتفاق والاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع القمة العالمي بشأن الأعمدة المتلاحمة التي يعضد كل منها الآخر لمنظومة الأمم المتحدة وأسس الأمن الجماعي.

ورداً على بيان وزير الخارجية دو غوشت، أود أن أشدد على نقاط ثلاث.

أولاً، اضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور هام في تحويل أوروبا إلى منطقة سلام واستقرار، ونرى أن الحاجة إلى دورها هذا لا تزال قائمة من أجل تعزيز الإنجازات التي تحققت على امتداد السنوات الثلاثين منذ اعتماد بيان هلسنكي الختامي، ونوافق تفق على ضرورة الإصلاح المؤسسي للمنظمة من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة للأمن.

وثمة تماثل أكيد بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وليس في ذلك المجال فحسب.

فأولويات البرنامج البلجيكي للمنظمة، مثل النهوض بحكم القانون، والكفاح ضد الإرهاب، وتحديد نهج عالمي ومتماسك لمكافحة الجريمة المنظمة، والتماس سبل جديدة

لتعزيز آليات عدم الانتشار ونزع السلاح، وما إلى ذلك – تتفق مع أولويات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لبناء عالم أكثر استقراراً وأمناً.

إن تشابه الأهداف والتحديات يجعل التعاون بين هاتين المنظمتين أكثر أهمية وإلحاحاً. وفي هذا الصدد، من المهم أن نلاحظ أن القمة العالمية أعطت دفعة جديدة للجهود الرامية غلى تعزيز التعاون والتفاعل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وحتى لا نهدر الموارد الشحيحة، فإن هذا التعاون ينبغي أن يستند إلى مبادئ التكامل في العمل وتجميع الموارد والتقسيم السليم للعمل.

ونرى أن من المهم بالنسبة للمنظمتين أن يعززا الحوار والتفاعل بينهما. وينبغي تحقيق وسائل اتصال أفضل من خلال مكاتب الاتصال والمشاورات المنتظمة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك على كل المستويات، بما في ذلك مستوى الرئيس الحالي.

ثانياً، خلال سنوات عمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تجمع لديها خبرات وقدرات هائلة في مجال بناء المؤسسات، وبناء الثقة، ومراقبة الانتخابات وحماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. ونعتقد أن خبرتها القيمة في مجالات ما بعد الصراع يمكن أن تكون ذات فائدة بالنسبة للمنظمات الإقليمية الأخرى. ومن وجهة نظرنا، يمكن استخدام هذه الخبرة والاستفادة منها بشكل أفضل في أعمال وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأعمال التي ستقوم بها في المستقبل لجنة بناء السلام المنشأة حديثا.

أخيرا ولكن ليس آخرا، نحن نقدر بصفة خاصة الاهتمام الحميم الذي يوليه الرئيس الحالي لقضية ما تُسمى الصراعات المجمدة في مولدوفا وناغورني كاراباخ وجورجيا، وكذلك للتطورات التي تحدث في آسيا الوسطى ولتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراعات في غرب البلقان، بما في ذلك مسألة وضع كوسوفو في المستقبل. فهذا مجال هام آخر للتعاون والتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونحن نتشاطر التقدير المعرب عنه للأعمال التي أدتها هذه المنظمة ومازالت تؤديه في كوسوفو. ونتوقع من بعثة هذه المنظمة في كوسوفو، التي هي من العناصر المكونة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أن تواصل التركيز على مسائل تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والأقليات، وحرية وسائل الإعلام، والانتخابات، وتدريب سلطات إنفاذ القانون، وتشغيل المؤسسات الديمقراطية، وهي المسائل التي أشار إليها السيد دي غوشت في بيانه.

وينبغي لهذه المنظمة أن تواصل أداء دورها الهام في مجال تنفيذ المعايير لمجتمع ديمقراطي ومتسامح في كوسوفو. ومن رأينا أن ذلك سيكون عاملا رئيسيا يؤثر على مجمل عملية تحديد وضع كوسوفو في المستقبل. وفي هذا الصدد، أود أن أطلب من السيد غوشت أن يزيد من توضيح أهداف الرئاسة البلجيكية للمنظمة المتعلقة بأنشطة المنظمة الرامية إلى إحراز تقدم في تسوية الصراعات المجمدة وأن يتكلم عن مستقبل بعثة المنظمة في كوسوفو في إطار المحادثات الجارية حاليا بشأن الوضع في المستقبل.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرحب بوزير خارجية بلجيكا وأن أشكره على ما بذله من جهد للحضور إلى نيويورك ليقدم إلينا هذه الإحاطة الإعلامية بشأن البرنامج الشامل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠٠٦. ويسعدني بصفة خاصة أن أرحب به هنا، ليس لوجود علاقة وطيدة بين بلدينا فحسب، بل لأنني أيضا بالصدفة قد درست في بلجيكا.

صحيح أنه سيتعين عليه أن يواجه تحديات عديدة للغاية في الشهور الـ ١٢ المقبلة. ويبدو مما سمعناه اليوم أن

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مستعدة للتصدي لجميع المشاكل والتحديات التي تواجهها بجهود جديدة وأفكار حديثة والتزام حقيقي. نتمنى النجاح للسيد دي غوشت ونأمل أن تثمر جهوده. وبالنظر إلى الدور الهام للمنظمة وولايتها الفريدة ذات الأبعاد الشاملة، فمن المؤكد أنها تستحق ذلك. وهو بالطبع سيحظى بالتأييد الكامل من اليونان.

بعد مرور ٣٠ عاما على إصدار الوثيقة الختامية لهلسنكي وإنشاء ما أصبحت الآن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن أوروبا قارة جديدة، تعيش في سلام على نطاق واسع وتنخرط بشكل كامل في بناء هياكل تعاونية جديدة. وإسهام هذه المنظمة، بوصفها أكبر منظمة إقليمية معنية بالأمن، وتضم وتجمع بلدانا من فانكوفر إلى فالديفوستوك، هو إسهام رئيسي في تشييد البنية الجديدة للأمن الأوروبي، وكذلك في ضمان حماية حقوق الإنسان ومعالجة الكثير من القضايا الأخرى التي أشار إليها بالتفصيل متكلمون آخرون.

وخلال السنوات القليلة الماضية، ما فتئت المنظمة تحاول إعادة تحديد ماهيتها حتى تتكيف بشكل أفضل مع بيئة سريعة التغيير وتزداد تعقيدا باستمرار، وهذا ما يفسر الصعوبات التي اضطُرت المنظمة إلى مواجهتها مؤخرا. ورغم تلك الصعوبات – أو ربما بسببها – هناك أمر قد أصبح واضحا، خاصة في العام المنصرم، وهو أن منفعة هذه المنظمة لم تنته، والشواغل المستمرة إزاء المسائل المتعلقة بالاستقرار والأمن في كل أوروبا تؤكد استمرار الحاجة إلى منظمة إقليمية قوية وفعالة ونجحت في إعادة ابتكار وتوجيه ذاتها. والمثال المناسب على ذلك هو الخبرة الكبيرة لهذه المنظمة ومساهمتها الهامة في البلقان. فأنشطتها تشمل مجالات بناء المؤسسات والحكم الصالح وسيادة القانون ومراقبة الانتخابات.

وغني عن القول إن التعاون القائم بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الأمم المتحدة في مختلف مناطق الصراع يسهم ليس في السلم والاستقرار فحسب بل أيضا في تحقيق توزيع أفضل للمهام، وهو ما يفضي بالتأكيد إلى نتائج إيجابية.

ختاما، أود أن أوجه إلى الرئيس البلجيكي الحالي عددا من الأسئلة. لقد ذكر أن الأبعاد الثلاثة الرئيسية للمنظمة قد نالت حتى الآن معاملة غير متساوية، وأنه يعتزم خلال فترة رئاسته أن يتعامل بشكل أكثر فعالية مع البعدين الاقتصادي والبيئي. وأود أن أسأله عن مضمون ذلك. فهل توجد خطط أكثر تفصيلا لتحقيق إعادة التوازن هذا؟ وكيف سيتم تحديد الأهداف بشكل أفضل؟ وبأية وسائل عملية سيتم تحقيق هذه الأهداف؟ سأغدو ممتنا إذا عرض علينا مزيداً من التفاصيل.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود قبل كل شيء أن أشكر الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير خارجية بلجيكا كاريل دي غوشت، على إحاطته الإعلامية بشأن أولويات منظمته لعام ٢٠٠٦. وأود أن أذكّر بالبيان الذي أدلى به سلفه العام الماضي أمام المجلس بشأن العمل الجاري تنفيذه لتكييف المنظمة مع التحديات الأمنية الجديدة (انظر S/PV.5134). ولقد أسعدنا اليوم أن نسمع أن الإصلاحات المؤسسية مستمرة وأن إحدى أولويات الرئاسة البلجيكية الحالية ستكون تحقيق التوازن بين مختلف جوانب جدول أعمال المنظمة من خلال تعزيز البعد الاقتصادي وإيلاء اهتمام متساو للأبعاد الإنسانية والسياسية – العسكرية.

وفي هذا السياق، نعتقد أنه كان من الأهمية التشديد على أن السلم والاستقرار يجب أن يقوما على مبادئ احترام الديمقراطية والحريات المدنية وحقوق الإنسان، وأنه يستحيل

تحقيق الاستقرار المستدام بدون إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية.

ونعتقد أنه من الأهمية الحاسمة أن تُسلط الأضواء على أعمال المنظمة في مجال تشجيع وتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، خاصة في البلدان والمناطق التي شهدت صراعات مسلحة في السابق. والمناطق التي تنخرط فيها المنظمة وتعمل بكفاءة تشمل كوسوفو وجورجيا ومولدوفا وناغورني كاراباخ.

ونود أيضا أن نسلط الأضواء على دور المنظمة في محاربة الجريمة ومكافحة الإرهاب، حيث سنح لي أنا شخصيا أن أرى ذلك في أيلول/سبتمبر عند زيارتي لها بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ونعتقد أن هذين هما أولويتان للمنظمة، ونود من خلال السيد دي غوشت أن نشيد بأمين عام المنظمة على العمل المتسم بالكفاءة الذي يتم إنجازه في هذين المجالين.

لقد تكلم السيد دي غوشت أيضا عن دور منظمته فيما يتعلق بوضع كوسوفو في المستقبل - الذي هو إحدى أولوياتها لعام ٢٠٠٦. ونحن نتفق معه على أن المنظمة تستطيع القيام بدور رئيسي في إطار المفاوضات، وأنها ستظل عنصرا هاما في الوجود الدولي في كوسوفو.

وشعرنا بالسرور أيضا إذ سمعنا خطط الوزير للقيام بزيارة إلى المنطقة في شباط/فبراير المقبل، ورحبنا بإعلان أنه سيكون على اتصال وثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام، مارتي أهتيساري، بغية ضمان المشاركة النشطة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أخيرا، نود أن نسمع كيف ينظر الوزير إلى الدور المستقبلي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكيف سيتم تنسيق هذا الدور مع عمل المنظمات الأخرى المشاركة في تلك العملية.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسرني على نحو خاص أن أرحب بكاريل دي غوشت، الذي من المحزن أن أقول إنني قابلته لأول مرة على ما أعتقد، قبل أعوام أكثر مما يتذكر أي منا، في مكان آخر - ربما قبل ٢٠ عاما. لقد شهدت جميع الإسهامات التي قدمها في مختلف الأحوال منذ ذلك الوقت. وأرحب به في هذه الحالة الجديدة وأشكره على إحاطته الإعلامية.

لقد اعترف مجلس الأمن على نحو متزايد بدور المنظمات الإقليمية وبأهميتها. وقمنا بذلك في القرارات التي اتخذناها، وأؤمن بأن ما سمعناه صباح هذا اليوم يوضح حالات التطابق القائمة بين أهداف الأمم المتحدة من ناحية وأهداف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الناحية الأخرى. وإذا كان مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأولية، وهو ما يفعله، عن صون السلام والأمن الدوليين، فإن لدينا فعلا مصلحة مشتركة - نحن والمنظمات الإقليمية الأخرى على السواء - في كيفية تصدينا، عمليا، ليس للصراعات الانفرادية الفعلية فحسب، بل في كيفية الاستعداد والتكييف مع المسائل العامة المرتبطة بالتهديدات للسلام والأمن الدوليين.

لقد حدد الوزير لنا الركائز الثلاث لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وذلك ينطبق انطباقا شديدا على الأمر الأساسي بالنسبة لمجلس الأمن في تناول حالات ما بعد الصراع. ويلزمنا أن نعالج المسائل المتصلة بالأمن والمسائل السياسية والمؤسسية والاقتصادية. وكرر لنا الوزير ما قاله كوفي عنان في تقريره لمؤتمر القمة وهو: لا يمكن توفير الأمن بدون تحقيق التنمية. ونقول أيضا إنه لا يمكن، بطبيعة الحال، تحقيق التنمية بدون توفير الأمن - فالمفهومان مترابطان مع مفهوم الركيزة الثالثة وهي: حقوق الإنسان.

إن الحقيقة البديهية بالنسبة لنا جميعا هي أن سيادة القانون وتحقيق الديمقراطية يشكلان أمرا أساسيا لتلك العملية وأهما أكثر من مجرد إجراء الانتخابات. فالانتخابات سمة من سمات سيادة القانون؛ وإلى حد ما، قد تكون الانتخابات نتيجة لسيادة القانون. ولكن الانتخابات بحد ذاتها ليست كافية بدون تهيئة الظروف وإنشاء المؤسسات وجميع الأمور الأخرى التي تقترن بسيادة القانون وإنشاء المجتمعات الديمقراطية.

ولذلك السبب كان الإسهام الذي قدمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو إسهاما هاما جدا. وتظل المنظمة إحدى الركائز الأساسية لجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونحن - الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - لدينا مصلحة مشتركة في إحراز نتائج في كوسوفو تعالج كامل مسألة تطلعات الشعب، وفي نفس الوقت، ضرورة تحقيق الاستقرار الإقليمي، بطريقة تسهم في إحراز نتائج سلمية ولا تسبب في الواقع اضطرابا أو إمكانية زعزعة الاستقرار.

كما طرح الوزير مسألة التحديات الجديدة، ليس فحسب لمجلس الأمن والأمم المتحدة - بل لأسرة الأمم المتحدة بأكملها؛ فالإرهاب والجريمة المنظمة وما إلى ذلك تشكل مسائل رئيسية. والدرس البديهي يتمثل بالنسبة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أن الحاجة إلى تعزيز التعاون والحاجة إلى العمل معا بطريقة عملية أمر هام جدا في الواقع، ليس فقط لتنفيذ النظرية والفكرة المتمثلة في أن هناك، بطبيعة الحال، صلات بيننا على مستوى واسع، وإنما في الواقع بغية تقديم إسهامات عملية حيثما تقتضي الضرورة فعل ذلك.

وحدد الوزير نطاقا كاملا للمجالات والحالات. ولا يسعني إلا أن اتفق معه وأشدد على أن أحد دروس العامين الماضيين تمثل في أن الإدراك الكامل لمدى التعاون الإقليمي، سواء كان في إطار الفصل الثامن أو أي ترتيب آخر، مع الأمم المتحدة وأسرتها، يشكل أمرا أساسيا لمعالجة تلك المسائل الرئيسية عند الاقتضاء. وأوضح لنا الوزير اليوم كيفية انطباق ذلك على القارة الأوروبية. واعتقد أنه لا يسع المملكة المتحدة سوى أن تتفق معه.

السيد دنيسف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب هنا بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية بلجيكا، السيد دي غوشت، ونود أن نشكره على إحاطته الإعلامية.

وبوجه عام، نتفق مع النهج الذي اتخذته الرئاسة البلجيكية للمنظمة نحو هيكلة عمل المنظمة لعام ٢٠٠٦. وترحب روسيا بالقرارات التي اتخذت مؤخرا في المؤتمر الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عقد في ليوبليانا. إن النتائج التي أحرزت تعزى بقدر كبير إلى الجهود المستمرة التي بذلتها رئاسة سلوفينيا. ونحن مقتنعون بأن الرئاسة البلجيكية ستضطلع بعملها بطريقة مماثلة. وروسيا على استعداد للتعاون بروح بناءة جدا مع الرئاسة البلجيكية، بما في ذلك البناء على الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ليوبليانا.

ونؤيد التطوير والتعزيز الشاملين للتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والآليات الإقليمية ودون الإقليمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الفصل الثامن من الميثاق، مع المراعاة الواجبة للمزايا النسبية لكل منها.

ونلاحظ مع شعور بالارتياح أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها آلية إقليمية، أقامت تعاونا وثيقا ومفيدا مع الأمم المتحدة في عدد من المجالات الرئيسية،

وبالدرجة الأولى فيما يتعلق بتوفير الأمن وبتسوية الصراعات الإقليمية.

وأود على وجه الخصوص أن أنوه بالإسهام الذي قدمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بشأن كوسوفو وصربيا والجبل الأسود. وتضطلع بعثة المنظمة في الإقليم، التي تشكل جزءا من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، بدور هام خاصة في رصد وتشجيع وتعزيز مراعاة حقوق الإنسان فضلا عن رصد وسائط الإعلام المحلية، وبوجه عام في إدخال المعايير التي اعتمدها المجتمع الدولي. وذلك أمر هام على نحو خاص في هذا الوقت، في ضوء العملية الجارية الآن لتحديد المركز المستقبلي لكوسوفو.

ويجري إنجاز عمل هام في مجال الدعم السياسي الذي تقدمه الأمم المتحدة من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سياق تسوية نغورني كاراباخ، حيث لاحظنا مؤخرا إحراز بعض التقدم الايجابي. ونأمل أن تواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خلال الرئاسة البلجيكية، تيسير تسوية عدد من الأزمات والصراعات الأخرى في مجال اختصاصها في إطار تقاسم العمل الذي تطور مع الأمم المتحدة.

وروسيا، بدورها، ستواصل دعم تلك الجهود من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في الختام، أود مرة أخرى أن أتمنى للرئاسة البلجيكية كل النجاح في عملها في سنة ٢٠٠٦ هذه الصعبة جدا.

السيد أولسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): سأتكلم بإيجاز، لمجرد الترحيب بالوزير ولتقديم الشكر له على إحاطته الإعلامية الشاملة والتأكيد له ولمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الدعم المستمر الذي يقدمه وفدي ومجلس الأمن على السواء في تنفيذ برنامجينا التكميليين تماما.

وأود أن التمس من الوزير أن يقدم معلومات ولو قليلة عن الدور الذي يرى أن في وسع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أن يضطلع به في تشجيع نمو المؤسسات الديمقراطية في أوروبا وفي المنطقة الأورو – آسيوية على السواء.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود، بدوري، أن أرحب ببيان الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير خارجية بلجيكا. ونحن، بوصفنا دولة عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نرحب بأولويات الرئاسة البلجيكية للمنظمة في عام ٢٠٠٦ ونؤيد تلك الأولويات. وأرحب خاصة بتشديد الوزير على استمرار التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في تنفيذ المسائل ذات الأولوية، ولا سيما التعاون في مكافحة الإرهاب.

وأتشرف برئاسة لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب. وبهذه الصفة، أرحب باعتزام الرئيس الحالي أن يكفل استمرار التعاون وتعميقه بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واللجنة في مجال الحرب على الإرهاب. والتعاون بين المنظمة واللجنة في واقع الأمر نموذج للتعاون الذي تسعى اللجنة لتحقيقه مع المنظمات الإقليمية في مناطق العالم الأخرى.

وفي الختام، أعرب عن ترحيبي بتعزيز الرئاسة البلجيكية لمنظمة الأمن والتعاون تركيزها على البعد الاقتصادي. وكما يعلم الوزير والرئيس الحالي فقد قررت الأمم المتحدة مؤخرا إنشاء لجنة لبناء السلام. ولدي ثقة بأن الأمم المتحدة يمكن أن تهتدي، في بدء أعمال لجنة بناء السلام، بالعمل الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون فعلا في ضمان تثبيت الاستقرار والديمقراطية والتنمية كأسس

للسلام المستدام. وأتطلع لذلك إلى تكثيف التعاون بين منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف أدلي الآن ببعض ملاحظات بصفتي ممثلا لجمهورية تترانيا المتحدة.

وأود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة وزير خارجية مملكة بلجيكا، السيد كارل دي غوشت، على توليه رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي شكره على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم. كما نعرب عن تقديرنا الخاص للرئيس السابق، السيد ديمتري روبل، وزير خارجية سلوفينيا، للأعمال التي قام بها إبان توليه هذا المنصب.

وأداء منظمة الأمن والتعاون جدير بالثناء في إكمال المهمة التي تقوم بها الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين والتصدي للتهديدات التي تواجه السلام في المناطق الخاضعة لولايتها.

وبالرغم من أن المنظمة صادفت كثيرا من التحديات في العام الماضي، فقد تصدت لها على نحو مثالي يتسم بالمقدرة المهنية وحالت دون استمرار تصعيد الصراعات في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز. كما أخذت على عاتقها إدارة وحدات تطوير الشرطة، وقامت بتنسيق وتنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتصدت للأخطار الاقتصادية والبيئية التي تتهدد الأمن.

والأولويات التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون لنفسها خلال رئاسة بلجيكا لها، وهي تشمل تعزيز سيادة القانون ونظم العقوبات وإمكانيات الوصول للعدالة ومكافحة الجريمة الدولية ومجموعة متنوعة واسعة النطاق من المسائل الاقتصادية والسياسية، تشكل أهدافا سامية للغاية نثق بأن المنظمة ستحققها قدر استطاعتها.

وتمثل الأنشطة التي تقوم بها منظمة الأمن والتعاون مصدرا كبيرا لتشجيع المنظمات الأخرى المماثلة في أنحاء العالم على إكمال أهداف الأمم المتحدة. فهي من وجهة نظرنا في أفريقيا تقدم نموذجا يحتذى في مجالات الأمن والمؤسسات السياسية الإقليمية وحقوق الإنسان والتنمية.

وأستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كارل دي غوشت للرد على الملاحظات والأسئلة التي أثيرت.

السيد دي غوشت (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر جميع الممثلين الذين اشتركوا في المناقشة على تأييدهم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولرئاسة بلدي لها هذا العام.

وقد وجهت سلوفاكيا سؤالا فيما يتعلق بالصراع المجمد في كوسوفو. وفيما يتعلق بالصراعات المجمدة، من المؤكد أن منظمة الأمن والتعاون ممسكة بزمام القيادة في أوسيتيا الجنوبية. ونأمل أن نكون مصيبين في تقديرنا المبدئي بأن هذا الصراع المجمد قد يكون أهلا للعلاج.

ولعل نفس الشيء ينطبق على ناغورنو - كاراباخ، حيث توجد منظمة الأمن والتعاون من خلال مجموعة مينسك. ومن المتوقع أن يلتقي رئيسا أذربيجان وأرمينيا خلال شهر شباط/فبراير. وحتى قبل عقد هذا الاجتماع، سوف أذهب إلى تلك المنطقة وأعقد اجتماعات مع رئيسي البلدين تحضيرا للمناقشة بينهما.

أما الصراع المجمد في ملدوفا - ترانسدنيستريا فمعقد للغاية. وينبغي أن تقوم منظمة الأمن والتعاون بعمل مزدوج في هذا الصدد. أولا، ينبغي أن نضع خارطة طريق لكيفية إدراج ترانسدنيستريا ضمن النظام الاتحادي لملدوفا. وثانيا، ينبغي أن نهيئ الأوضاع التي تتيح إزالة جميع القوات الأجنبية من على أرض ترانسدنيستريا.

وأما عن كوسوفو، فقد عين مجلس الأمن السيد مارتي أهتيساري كبيرا للمفاوضين فيما يتعلق بمركز كوسوفو. وقد اجتمعت به بالفعل مرتين، وسأواصل اللقاء معه بعد زيارتي للمنطقة في وقت لاحق في شباط/فبراير. وقد اجتمعنا يوم الجمعة في فيينا، وشدد السيد أهتيساري تشديدا كثيرا على الدور الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون من الآن وحتى يبرم الاتفاق على الوضع في نهاية المطاف، وفيما بعده. علاوة على ذلك، فسوف يكون دور المنظمة شديد الأهمية في الفترة بين هاتين المرحلتين، لأنها المنظمة التي تملك أكبر عدد من الممثلين وأكبر عدد من الأشخاص في الميدان. فلنا تمثيل يصل إلى مستوى أصغر القرى في كوسوفو وفي مناطق كوسوفو التي تبرز مشكلة الأقليات الصربية فيها بشكل ظاهر. ونحن نعمل مع السيد أهتيساري ومساعديه عن كثب. ونرى أن تزويد المنظمة بجميع الأدوات اللازمة لإنجاز تلك المهمة البالغة الأهمية سيكون أمرا طيبا للغاية.

ولا يقتصر الأمر فيما يتعلق بالصراعات المجمدة على مسألة حلها في حد ذاتها. فهناك أيضا مسألة البيئة. وفي هذا الصدد، على سبيل المثال، يعود البعد الاقتصادي إلى الصعود إلى السطح من جديد. كما أن التعاون والتنمية الاقتصادية عبر الحدود أمران من الأهمية بمكان. ومعنى هذا أنه في حالة تسوية تلك الصراعات، ينبغي أن تتواجد المنظمة هناك لأمد طويل بغية إقامة مجتمعات حديثة مكتملة المقومات في تلك المناطق.

ووجهت اليونان سؤالا آخر عن المعاملة غير المتساوية للمجموعات الثلاث داخل منظمة الأمن والتعاون. وقد تكررت تلك الملاحظة مرارا. وأظن أن مما يفيد المنظمة أن نحاول إعادة التوازن في العلاقات بين المجموعات الثلاث. ولهذا السبب سوف نعزز ما تقوم به المنظمة في المجموعة الاقتصادية، وذلك أيضا بناء على مطالبة عدة دول مشاركة تقدمت بمقترحات عملية للغاية، كتعزيز التعاون الإقليمي في ميدان النقل. ونود بصفة خاصة أن ندخل على صعيد منظمة الأمن والتعاون ديناميات التعاون الموجودة في ميثاق الاستقرار في البلقان.

ثم كان هناك سؤال من ممثل الأرجنتين عن الدور المستقبلي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن الدور المستقبلي للمنظمة يعتمد بالطبع على الدول المشاركة، على الأقل بقدر ما تمنحه لنا من فرص الاضطلاع بذلك الدور كي يتسنى لنا فعل ذلك. وفي بعض الأحيان يسود التردد. وما نود القيام به أثناء رئاستنا الحالية هو تهيئة بيئة تتيح لكل الدول المشاركة أن تتعاون تعاونا تاما ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وذلك يعني أيضا أنه ينبغي أن تكتسب المنظمة مكانة سياسية مرموقة أفضل مما كانت عليه الحال في الماضي القريب.

وبالنسبة للسؤال الذي طرحه ممثل الولايات المتحدة الأمريكية حول مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، نؤيد الرأي بأن رصد الانتخابات يمثل مساهمة قيمة جدا في السلام والاستقرار ومواكبة العصر والديمقراطية في المنطقة. وقد جرت مؤخرا مناقشات كثيرة عن دور المكتب. لذلك السبب عملنا في سبيل التوصل إلى اتفاق، عن طريق المفاوضات التي أجريت في ليوبليانا واستغرقت وقتا طويلا، على خارطة طريق تبين كيفية تقييم المكتب في السنة المقبلة. واستنادا إلى تلك الوثيقة، سيقدم المكتب تقييما ذاتيا وسيطرح أسئلة على كل الدول المشاركة. وعلى أساس ذلك، سيوضع تقرير يناقش علنا في الاجتماع الوزاري المقبل في ليوبليانا. وفي الإعداد للمناقشة لذلك المؤتمر الوزاري – الذي سيتمحور في الواقع حول المكتب والرئاسة الحالية – أعتزم تهيئة ظروف تتيح للمكتب الفرصة لتنفيذ مهمته الهامة جدا وكذلك للسعي إلى تحقيق توافق آراء فيما بين الدول المشاركة عن كيفية تطبيق ذلك بصورة فعالة على الصعيد العملي.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أشـكر الـسيد دي غوشت على التوضيحات التي قدمها.

مرة أخرى أشكر وزير خارجية بلجيكا على تجشمه عنـاء الحـضور وموافـاة مجلـس الأمـن بإحاطـة إعلاميـة هـذا الصباح.

لا يوجـد متكلمـون آخـرون في قـائمتي. وبهـذا يختـتم مجلـس الأمـن المرحلـة الحاليـة مـن نظـره في البنـد المـدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.